"تغيير طابع القدس"

الاغلاق القسري للمؤسسات الفلسطينية في عاصمة فلسطين

دولة فلسطين
منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون المفاوضات
www.nad-plo.org

" ان جميع التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي ترمي إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس الشريف ليس لها شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط "

قرار مجلس الأمن
رقم 476

مقدمة

لطالما كانت مدينة القدس مركز الثقل السياسي والثقافي والإداري والروحي لفلسطين نظرا لتاريخها وموقعها الجغرافي وأهميتها الاقتصادية وغناها بالمواقع الدينية والثقافية والتراثية.

وعلى مر العصور تم انشاء العديد من المؤسسات في القدس. ففي حقبة الحكم العثماني أفضى العدد المتزايد من المؤسسات إلى تأسيس بلدية القدس في العام 1863، حيث توالى ثلاثون رئيس بلدية على رئاستها بدءا بالسيد موسى العلمي وصولا إلى السيد روحي الخطيب الذي كان يشغل منصبه كرئيس للبلدية عندما احتلت اسرائيل القدس الشرقية في العام 1967. وبعد احتلال اسرائيل لما أصبح يعرف "بالقدس الغربية" في العام 1948، أجبرت العديد من المؤسسات الفلسطينية على نقل مكاتبها من الشطر الغربي للمدينة إلى القدس الشرقية. وبعيد احتلال اسرائيل للجزء المتبقي من المدينة في العام 1967، أجبرت العديد من المؤسسات على إغلاق أبوابها بشكل فوري.

بعد أسابيع محدودة من احتلال القدس الشرقية في العام 1967، قامت اسرائيل وبشكل أحادي الجانب بتوسيع الحدود البلدية للمدينة من 6.5 إلى 72 كم مربع، مضاعِفةً بذلك مساحة القدس الشرقية بأكثر من عشر مرات، ومن ثم، قامت اسرائيل بتطبيق قوانينها الخاصة وفرض إدارتها وولايتها القانونية على المساحة التي قامت بتوسيعها لتشكل الحدود البلدية لمدينة القدس. ومنذ ذلك الحين قامت اسرائيل بفرض عدد من السياسات والممارسات الهادفة إلى تهويد المدينة وضمها بشكل كامل ونهائي. تعتبر هذه الممارسات الاسرائيلية جميعها مخالفة لأحكام وقواعد القانون الدولي اضافة لكونها تدمر آفاق الحل القائم على أساس الدولتين حيث القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، كما أنها تلحق ضررا فادحا بالهوية العربية-الفلسطينية للمدينة وأهميتها كمهد للديانات السماوية الثلاثة.

1. العناصر الرئيسية لسياسة الضم والتهويد التي تمارسها اسرائيل في القدس الشرقية المحتلة 4

بناء المستوطنات 4

مصادرة الهويات (سحب حقوق الإقامة) وحظر لم شمل العائلات 4

حظر لم شمل العائلات 5

مصادرة الأراضي، القيود على البناء وهدم المنازل 5

فرض الإغلاق على المدينة 5

القضاء على الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية وشرذمة المجتمع الفلسطيني 5

2. القدس والمجتمع الدولي 6

القانون الدولي 6

الإجماع الدولي 7

المحاولات الإسرائيلية لتقويض الهوية الوطنية 8

خارطة الجدار والمستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس المحتلة 9

خارطة سرقة الاراضي في القدس الشرقية المحتلة 10

مؤسسات القدس خلال 20 عاما من عملية المفاوضات 11

بعض مؤسسات القدس الشرقية المغلقة وطبيعة مهامها 12

بيت الشرق 12

الغرفة التجارية الصناعية العربية 12

الغرفة التجارية: الآثار الاقتصادية للسياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة 15

الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة والصناعة العربية 16

نادي الأسير الفلسطيني 16

المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة 16

اتحاد النوادي المقدسية 17

المجلس الأعلى للسياحة 17

جمعية الدراسات العربية 18

دوائر جمعية الدراسات العربية 19

3. المؤسسات الفلسطينية والتشرذم الأعمق للمجتمع المقدسي 21

إغلاق نادي الأسير الفلسطيني 22

فصل التجمعات المقدسية عن القدس 23

4. الخطوات المطلوبة 24

5. بيان - التأكيد على وجود المؤسسات الفلسطينية في القدس 25

1. العناصر الرئيسية لسياسة الضم والتهويد التي تمارسها اسرائيل في القدس الشرقية المحتلة

1 بناء المستوطنات

المستوطنات: قامت السلطات الإسرائيلية المحتلة منذ العام 1967 وبالتنسيق مع الجمعيات الاستيطانية بإنشاء وتكثيف النشاط الاستيطاني في كافة أرجاء الضفة الغربية المحتلة وتحديدا داخل وحول مدينة القدس الشرقية المحتلة. تشكل هذه المستوطنات ومعها جدار الضم الإسرائيلي ثلاث حلقات تحيط بمدينة القدس الشرقية وتهدف إلى

1)فصل البلدة القديمة عن القدس الشرقية عن الأحياء الفلسطينية المحاذية لها.

2) عزل الأحياء المحيطة بها.

3) إحكام سيطرتها وإغلاقها لمدينة القدس الشرقية بشكل كامل وعزلها عن بقية دولة فلسطين المحتلة. وتشير الاحصائيات الى أن عدد المستوطنين حتى العام 2014بلغ ما يقارب مئتي الف (200,000) مستوطن يقيمون في القدس الشرقية المحتلة من أصل 540,000 مستوطنا يعيشون في دولة فلسطين المحتلة.

2 مصادرة الهويات (سحب حقوق الإقامة) وحظر لم شمل العائلات

لقد تم التصريح بشكل واضح ومتكرر أن هدف اسرائيل فيما يتعلق بسياساتها في القدس الشرقية يتمثل في الحفاظ على أغلبية ديمغرافية يهودية في القدس. وفي سياق محاولتها الحفاظ على هذا "التوازن الديمغرافي" وفقا لتوصيات اللجنة الوزارية لبحث معدلات التنمية في القدس الصادرة عام 1973[1]، حرمت اسرائيل آلاف الفلسطينيين من الإقامة في مدينة القدس، مسقط رأسهم، من خلال مصادرة هوياتهم. وتصنف سلطات الاحتلال الإسرائيلي أي فلسطيني يقيم في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك الأزواج والأطفال وغيرهم من الأقارب، كمقيمين دائمين بدلا من مواطنين في مدينتهم ذوي حقوق كاملة فيهاحيث عاشت عائلاتهم لعدة أجيال. وهذا يعني أن إسرائيل قادرة على حرمان الفلسطينيين من حقوقهم في العيش في المدينة وفقا لقوانينها التي تفرضها على القدس الشرقية بصفتها القوة المحتلة، وهي قوانين لا تنطبق على اليهود المقيمين الدائمين أو على المواطنين الاسرائيليين أنفسهم [2]. إن سياسة اسرائيل المتمثلة في سحب بطاقات الهوية في القدس الشرقية المحتلة تشكل خرقا لالتزاماتها بصفتها قوة احتلال[3].

قامت إسرائيل بالرغم من ذلك بمصادرة بطاقات الهوية لما يزيد عن 14000 فلسطينيا منذ العام 1967[4]

1. "اللجنة الوزارية لبحث معدلات التنمية في القدس".توصيات من اجل معدل تنمية منسق وموحد (باللغة العبرية)، القدس، آب، 1973، ص.3. اوصت اللجنة بضرورة "الحفاظ على توازن ديمغرافي بين اليهود والعرب مشابه للتوازن الذي كان قائما في نهاية العام 1972" – والتي تم تبنيها من قبل الحكومة الإسرائيلية. وفيما يتعلق باحتساب النسب، راجع: بنيامين هايمان وجادي ازريخ سكان القدس والمنطقة: النمو والتوقعات (باللغة العبرية)، بلدية القدس، دائرة التخطيط البلدي، القسم الخاص بالسياسات، تموز 1977، ص.5.

2. تتضمن القوانين الإسرائيليةالتي صدرت لالغاء حقوق إقامة الفلسطينيين قانون الدخول الى اسرائيل للعام 1952 و قانون الدخول للعام 1974. و تشمل تلك القوانين شروطا تسمح لاسرائيل بالغاء حق الإقامة، أي حظرعودة المقدسيين الفلسطينيين إلى العيش في مدينتهم، إذا اختار أي فلسطيني أو أية فلسطينية العيش خارج القدس أو العمل أو الدراسة في الخارج لأكثر من سبع سنوات.

3. كما نصت عليه معاهدة جنيف الرابعة.

4. http://www.passia.org/publications/bulletins/english-jerusalem/pages/page7.pdf

3 حظر لم شمل العائلات

تندرج سياسة حظر لم شمل العائلات ضمن السياسات الاسرائيلية الأخرى التي تهدف إلى إجبار الفلسطينيين المقدسيين على مغادرة القدس، حيث ترفض إسرائيل منح حق الإقامة للأزواج الفلسطينيين المقدسيين من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات. ووفقا للقانون الإسرائيلي، يتحتم على الفلسطينيين تقديم طلب للحصول على لم الشمل للاقامة بصورة قانونية في القدس الشرقية المحتلة بحسب أهواء وزير الداخلية الإسرائيلي. فببساطة، إذا رغب أي فلسطيني أو فلسطينية من سكان القدس(أو لو كان مواطنا إسرائيليا) في الزواج من فلسطيني آخر يعيش أو تعيش في مدينة رام الله أو بيت لحم على سبيل المثال- أي في المدن التي تبعد بضعة كيلومترات - سيواجه الأزواج حتما صعوبات جمة في العيش معا في القدس. ففي معظم الحالات يضطر الفلسطينيون المقدسيون إلى مغادرة المدينة، وبعد وقت قصير يفقدون حقهم في الاقامة كما هو موضح أعلاه.

4 مصادرة الأراضي، القيود على البناء وهدم المنازل

بالإضافة إلى الحيلولة دون اي امتداد ونمو عمراني فلسطيني من خلال مصادرة الأراضي وتشييد المستوطنات، قامت اسرائيل بتبني سلسلة من سياسات التخطيط الهيكلي التمييزية الهادفة لجعل قدرة الفلسطينيين على البناء على أرضهم أو توسيع المنشآت القائمة أمرا صعبا. حيث تسمح اسرائيل للفلسطينيين أن يبنوا ويعيشوا على 13% فقط من مساحة القدس الشرقية المحتلة (التي يجب أن تخضع للسيادة الفلسطينية 100% وبشكل كامل وفقا للقانون الدولي) وهي المساحة التي لم تتغير وبقيت ثابتة منذ العام 1967. وحتى ضمن هذه المناطق المسموح البناء فيها، يحتاج الفلسطيني إلى رخص بناء اسرائيلية للقيام بأية أعمال بناء، مع العلم أن رخص البناء هذه مكلفة ومن شبه المستحيل تقريبا الحصول عليها الأمر الذي يعطي اسرائيل الحجة لهدم منازل الفلسطينيين الذين يضطروا إلى البناء دون الحصول على ترخيص نظرا للنمو الطبيعي لعائلاتهم.

5 فرض الإغلاق على المدينة

حظرت اسرائيل، منذ شهر آذار 1993، دخول الفلسطينيين من غير المقدسيين إلى المدينة إلا بموجب تصاريح اسرائيلية لا تمنح إلا في ما ندر. وبالتالي، فإن أكثر من أربعة ملايين فلسطيني محرومون من الدخول إلى عاصمتهم وأماكن العبادة فيها ومحرومون من الدراسة في القدس الشرقية وغالبا ما يتم حرمانهم من تلقي بعض العلاجات الطبية التي لا تتوفر إلا في مستشفيات القدس الشرقية.

6 القضاء على الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية وشرذمة المجتمع الفلسطيني

تعمد اسرائيل إلى فرض قيود على مؤسسات المجتمع المدني لتمنعها من تنظيم فعاليات وطنية وثقافية وسياسية في المدينة وهو الأمر الذي كان دائما جزء من هدف اسرائيل الأكبر المتمثل في "تهويد" القدس. فعلى سبيل المثال قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في العام 2009 بحظر وإيقاف الاحتفالات الثقافية الفلسطينية بالقدس "كعاصمة للثقافة العربية."

بالاضافة الى ما ذكر اعلاه، قامت اسرائيل ومنذ العام 1967 بإغلاق عدد من المؤسسات الفلسطينية في القدس بشكل قسري وباستخدام القوة. تهدف هذه الوثيقة الى تسليط الضوء على إغلاق المؤسسات الفلسطينية منذ العام 2001.

2. القدس والمجتمع الدولي

تعتبر كافة السياسات التي تمارسها اسرائيل، بصفتها دولة احتلال، والساعية لتغيير الوضع القائم في المدينة أعمالاً غير قانونية بموجب القانون الدولي

القانون الدولي

تنص المادة 49 من معاهدة جنيف الرابعة وبشكل واضح على عدم جواز قيام "دولة الاحتلال بترحيل أو نقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها." وبموجب نظام روما الأساسي، تعتبر السياسات الإسرائيلية الاستيطانية والتشريد القسري للفلسطينيين بمثابة جريمة حرب. وقد شدد المجتمع الدولي منذ الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967 مرارا وتكرارا على ضرورة انسحاب اسرائيل إلى حدود العام 1967 حيث أنه لا توجد أي جهة دولية تعترف بضم أو احتلال اسرائيل للقدس الشرقية.

ردا على احتلال اسرائيل لأرض أجنبية، دعا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 للعام 1967 إلى

> انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير

وردا على قيام اسرائيل بتوسيع حدود مدينة القدس، ينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 252 للعام 1968 على أن مجلس الأمن

> يعتبر كافة...الخطوات التي اتخذتها اسرائيل...والتي تهدف إلى تغيير المكانة القانونية للقدس باطلة ولا يمكنها أن تغير تلك المكانة

ردا على محاولة اسرائيل ضم القدس الشرقية، ينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 476 للعام 1980 على أن مجلس الأمن

> يعيد التأكيد بأن كافة...الخطوات التي اتخذتها اسرائيل، بصفتها قوة احتلال، والتي تهدف إلى تغيير هوية ومكانة...القدس، لا تتمتع بأي صلاحية قانونية وتشكل خرقا فاضحا لمعاهدة جنيف فيما يتعلق بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب وتشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط

ينص الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (2004) على أن

> اسرائيل ملزمة بإنهاء اخلالها بالقانون الدولي وبأنها ملزمة بوقف أعمال تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية، بما في ذلك داخل وحول القدس الشرقية *(...)*. جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن تشييد الجدار وبعدم تقديم أية معونة أو مساعدة في الإبقاء على الوضع الذي نشأ عن هذا التشييد؛ على جميع الدول الأطراف في معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب الصادرة في *12* آب *1949*، مع احترامها للميثاق والقانون الدولي، التأكد من امتثال اسرائيل للقانون الإنساني الدولي كما يتمثل في تلك المعاهدة

الإجماع الدولي

لا تعترف **السياسة الأمريكية الرسمية** بضم اسرائيل للقدس الشرقية. يتمثل هذا الموقف في رسالة التطمينات التي نقلتها الولايات المتحدة الأمريكية للجانب الفلسطيني في تشرين أول من العام 1991 وهي جزء من السجل الرسمي لمؤتمر مدريد للسلام. وتورد هذه الرسالة على أن

> "موقف الولايات المتحدة الحازم لا زال بأن مدينة القدس لا يجوز أبدا أن تكون مقسمة مرة أخرى وبأن الوضع النهائي لها سيتم تقريره من خلال المفاوضات. وبالتالي نحن لا نعترف بضم اسرائيل للقدس الشرقية أو توسيعها للحدود البلدية ونحث كافة الأطراف على تجنب أي افعال أحادية الجانب من شأنها ان تؤدي إلى تفاقم التوترات المحلية أو تجعل المفاوضات أكثر صعوبة أو تستبق المحصلة النهائية لها."

فعلى سبيل المثال، رفضت المحكمة العليا الأمريكية في عام 2012 قضية تقدم بها مواطن اسرائيلي يحمل الجنسية الأمريكية والذي أراد حينها تسجيل مكان ولادة نجله في القدس على اعتبارها مدينة في اسرائيل.

وتعتبر **سياسة الاتحاد الأوروبي الرسمية** أن القدس الشرقية هي أرض محتلة وترفض المزاعم الإسرائيلية بالسيادة عليها. وأعلن الاتحاد الأوروبي في سياق بيان مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي الصادر في 1 تشرين أول 1996 أن :

> "القدس الشرقية تخضع للمبادئ التي حددها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وتحديدا عدم جواز الاستيلاء على أرض بالقوة وبالتالي فإن القدس الشرقية ليست خاضعة للسيادة الإسرائيلية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن معاهدة جنيف الرابعة تنطبق بشكل كامل على القدس الشرقية تماما مثلها مثل الأراضي الأخرى الخاضعة للاحتلال."

ان **اتحاد دول أمريكا الجنوبية** (**يوناسور**) و**السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية** (**ميركوسور**) و**مجموعة دول ألبا** والتي تضم مجتمعة الغالبية العظمى من دول أميركا اللاتينية، عبرت عن سياسة واضحة باتجاه دعم قيام دولة فلسطين على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.[5]

يؤكد **الاتحاد الإفريقي** على دعمه لقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية ؛ وقد صدرت دعوات مشابهة بهذا الخصوص من قبل **جامعة الدول العربية** و**منظمة المؤتمر الإسلامية**.

وفي 29 تشرين الثاني من العام 2012، وافقت **الجمعية العمومية للأمم المتحدة** على الإعتراف بفلسطين كدولة ضمن منظومة الأمم المتحدة عبر القرار رقم 67/19. وينص القرار في ديباجته على ما يلي:

> " وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها رقم 66/18 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وجميع القرارات المتعلقة بوضع القدس، وإذ تضع في اعتبارها أن المجتمع الدولي لا يعترف بضم القدس الشرقية، وإذ تشدد على ضرورة ايجاد وسيلة عن طريق المفاوضات لحل وضع القدس باعتبارها عاصمة للدولتين."

5. باستثناء بنما وكولومبيا.

المحاولات الإسرائيلية لتقويض الهوية الوطنية:
الإغلاق القسري للمؤسسات الفلسطينية في عاصمة فلسطين

"إن وجود المؤسسات الفلسطينية في المدينة هو تعبير عن الوجود الفلسطيني في القدس؛ لا يسعى الفلسطينيون لفرض مثل هذا الوجود على الأرض (او ميدانيًا)، لأن الوجود الفلسطيني في القدس هو أمر مفروغ منه وحقيقة قائمة، حضور اصيل ومتجذر. وفي الواقع، الإسرائيليون هم الطرف الذي يسعى لتغيير الوضع على الأرض وخلق حقائق جديدة في المدينة."

فيصل الحسيني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومسؤول بيت الشرق، 1994

إن إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس هو الجانب الأقل وضوحا للسياسات الإسرائيلية التي تستهدف ضم وتهويد المدينة بأكملها. حيث تشير التقارير بأنه منذ العام 1967 تم اغلاق أكثر من 120 مؤسسة فلسطينية في القدس من قبل السلطات الإسرائيلية [6]. وقد تم إغلاق حوالي 88 مؤسسة بشكل كامل بينما أجبرت المؤسسات الباقية على نقل أعمالها من القدس الشرقية المحتلة إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية المحتلة وتحديدا إلى رام الله بعد نشوء الحكومة الفلسطينية الانتقالية.

ولعل أبرز هذه المؤسسات هو بيت الشرق الذي أسسه الراحل فيصل الحسيني في نهاية الثمانينيات. وكان بيت الشرق بحكم الواقع مقرا لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية وكان يقدم العديد من الخدمات للمقدسيين بالإضافة إلى كونه مؤسسة مظلة للعديد من المؤسسات والمجموعات السياسية في القدس.وكان بيت الشرق كذلك مقرا للمفاوضين الفلسطينيين في اطار التحضير لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط لعام 1991.

أدّى اغلاق بيت الشرق، بعد فترة وجيزة من اغلاق الغرفة التجارية، الى انطلاق موجة من اغلاق المؤسسات الفلسطينية، حيث تم اغلاق حوال 22 مؤسسة أهلية فلسطينية ضمت روضات وجمعيات خيرية ومراكز ثقافية وشبابية وخدماتية في القدس الشرقية ما بين الأعوام 2001 و 2013. بعض هذه المؤسسات نقلت مقراتها إلى أماكن أخرى وما زالت فاعلة في أجزاء أخرى من دولة فلسطين المحتلة ولكن كافة المكاتب والفروع في القدس الشرقية ما زالت مغلقة.

تواصل اسرائيل اغلاق المؤسسات الفلسطينية بدون وجه حق بموجب ذرائع مختلفة لا يمكن تبريرها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التزامات وواجبات وتطمينات اسرائيل للمجتمع الدولي حيال الوجود والنشاط الفلسطيني في القدس الشرقية.

يتم تجديد أوامر الإغلاق ضد أبرز المؤسسات الفلسطينية كل ستة اشهر بشكل دوري بأمر من الحكومة الإسرائيلية. (في الوقت الذي) ينص أحد الالتزامات الإسرائيلية الرئيسية بموجب خطة خارطة الطريق والذي تم تبنيه من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1515، على قيام الحكومة الإسرائيلية "بإعادة فتح الغرفة التجارية الفلسطينية ومؤسسات فلسطينية أخرى مغلقة في القدس الشرقية على أساس التزام هذه المؤسسات بالعمل فقط بموجب الاتفاقيات المسبقة بين الطرفين."

في واقع الأمر، لم تقم منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع أية اتفاقية تقيد النشاطات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو أي نوع آخر من النشاطات في القدس الشرقية، بل على العكس تؤكد الاتفاقية الانتقالية على أن منظمة التحرير الفلسطينية مكلفة بإدارة العلاقات الخارجية للشعب الفلسطيني. وبموجب الاتفاقية الانتقالية، لا يحظر على مسؤولي منظمة التحرير العمل في القدس الشرقية، على عكس مسؤولي السلطة الفلسطينية، والتزاما منها بالاتفاقية الانتقالية لم تقم السلطة الفلسطينية بافتتاح اي مكاتب فرعية لها في القدس الشرقية، كما أن مسؤول ملف القدس في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الراحل فيصل الحسيني لم يتولى أبدا أي منصب في السلطة الفلسطينية طوال فترة توليه مسؤولية بيت الشرق، وامتثلت كافة النشاطات الفلسطينية الدبلوماسية والسياسية التي تمت في بيت الشرق او أية مؤسسة أخرى في القدس الشرقية المحتلة بشكل كامل لإلتزامات منظمة التحرير الفلسطينية بموجب الاتفاقية الانتقالية.

6. مؤسسة المقدسي

الجدار والمستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس المحتلة

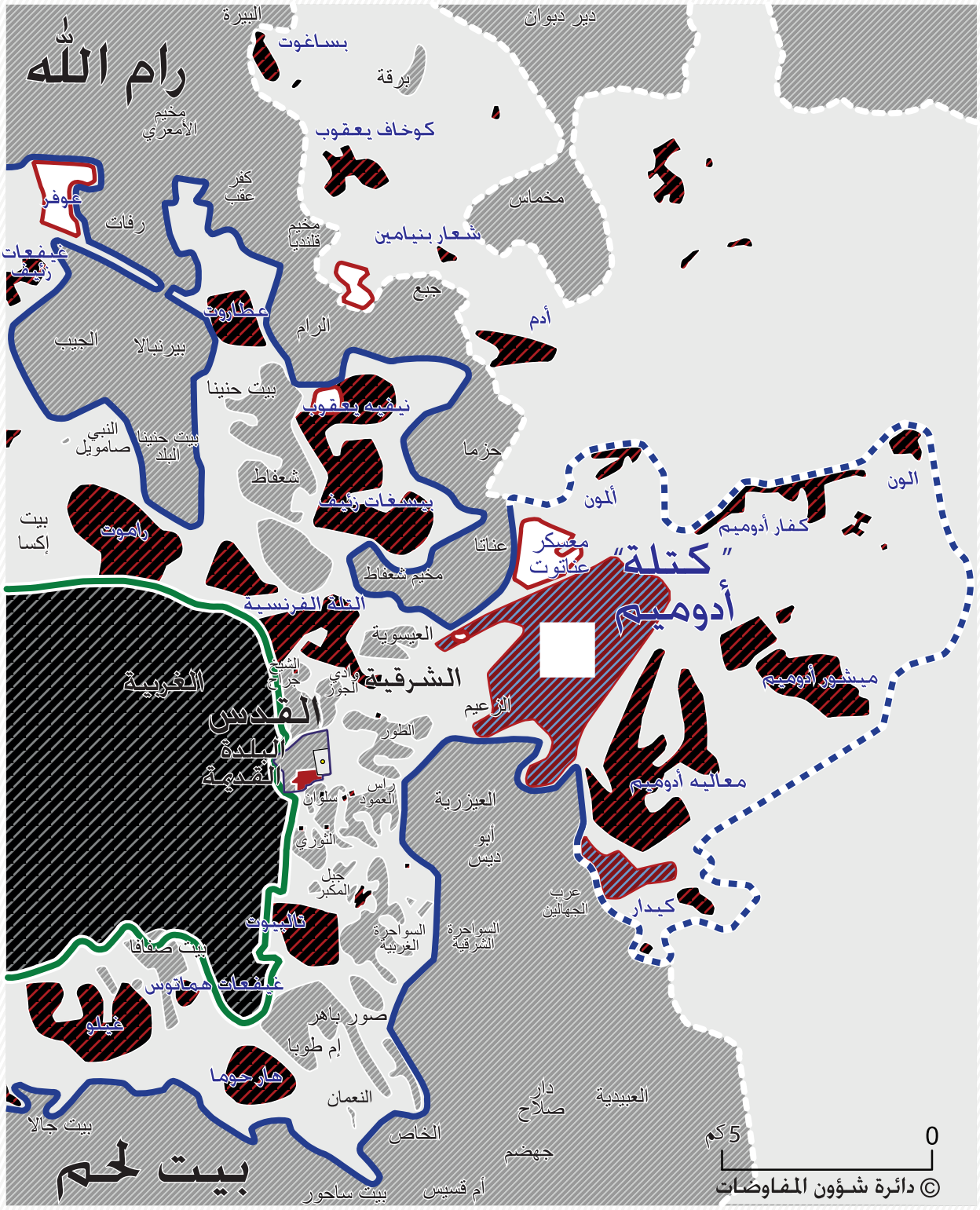

- حدود عام ١٩٦٧ "الخط الأخضر"
- مناطق فلسطينية تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية
- أحياء فلسطينية في القدس المحتلة
- المستوطنات الاسرائيلية المبنية
- معسكرات اسرائيلية
- مسار الجدار المبني أو في طور البناء
- مسار الجدار المخطط له
- خطط لتوسيع مستوطنات قائمة

سرقة الاراضي في القدس الشرقية المحتلة

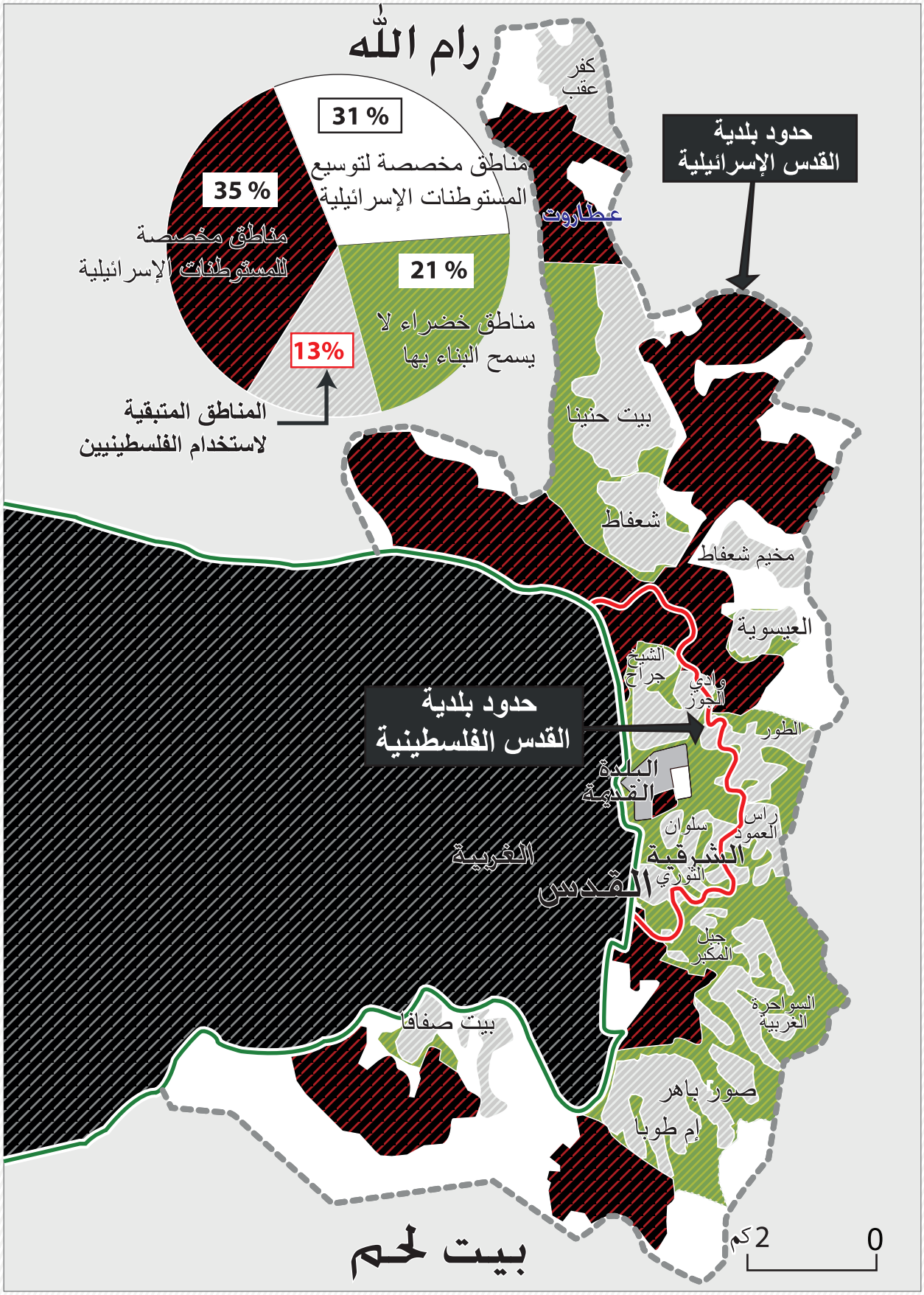

مؤسسات القدس خلال 20 عاما من عملية المفاوضات

لطالما تمت الإشارة إلى المؤسسات الفلسطينية في القدس بشكل خاص خلال عملية المفاوضات. ففي أوائل التسعينيات من القرن الماضي، طلبت منظمة التحرير الفلسطينية التزاما خطيا من الجانب الإسرائيلي حول المكانة الخاصة لمؤسسات القدس. وفي الحادي عشر من شهر تشرين أول/أكتوبر من العام 1993، قام شمعون بيريس، وزير الخارجية الإسرائيلية في حينه، بإرسال خطاب تطمينات لوزير خارجية النرويج يوهان يورجين هولست [7]. وتورد الرسالة ما يلي:

> أرغب في التأكيد بأن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ومصالح ورخاء الفلسطينيين في القدس الشرقية هي أمور في غاية الأهمية وسيتم الحفاظ عليها. وبالتالي، فإن كافة المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس الشرقية، بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية تقوم بدور أساسي بالنسبة للسكان الفلسطينيين. وغني عن القول، نحن لن نعيق نشاطاتهم بل على العكس يجب أن يتم تشجيعها للإيفاء بهذه المهمة الضرورية.

وخلال توقيع اعلان المبادئ في العاصمة الأمريكية واشنطن في العام 1993 (والمتعارف عليه باتفاقية اوسلو)، قام الفلسطينيون برفع العلم فوق مبنى بيت الشرق وذلك اعتقادا منهم بأن القدس ستصبح عاصمة لدولتين وبأن السلام سيتم تحقيقه أخيرا.

إلا أن المضايقات والاعتداءات على المؤسسات والقيادات الفلسطينية تواصلت بالرغم من الإلتزامات والمسؤوليات التي تعهدت بها اسرائيل في اوسلو. وردت القيادات الفلسطينية على هذه الاعتداءات دبلوماسيا من خلال الطلب بأن يحضر الدبلوماسيون الأجانب والوفود الزائرة اجتماعات في بيت الشرق.

تزايدت المحاولات للحد من الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة في ظل الحكومة الأولى لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي انتخب في العام 1996 بناء على وعود بوقف عملية التفاوض ومنع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وإحدى الخطوات الأولى التي قام بها السيد نتنياهو تمثلت في افتتاح شبكة أنفاق تحت الحرم الشريف والتي من شأنها أن تضعف بنية المسجد الأقصى. أشعلت هذه الخطوة احتجاجات فلسطينية وقمع اسرائيلي عنيف أدى إلى مقتل أكثر من ثمانين مدنيا فلسطينيا في غضون بضعة أيام.

وعندما اندلعت الانتفاضة الثانية في العام 2000، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون أكثر تصميما على اغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة. لقد توفي فيصل الحسيني، المسؤول عن بيت الشرق، فجأة في أيار من العام 2001 في الكويت. ومع ساعات الفجر الأولى من العاشر من آب من العام نفسه، قام المئات من أفراد القوات الخاصة الإسرائيلية باقتحام المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، وفي غضون ساعات قليلة كانت قوات الاحتلال الإسرائيلية قد صادرت كميات كبيرة من الوثائق التاريخية بما في ذلك صكوك ملكيات فلسطينية في القدس الغربية بالإضافة إلى وثائق ومواد أرشيفية ومعلومات أخرى من تسع مؤسسات هي: بيت الشرق؛ الغرفة التجارية الصناعية العربية؛ نادي الأسير الفلسطيني؛ معهد القدس للتخطيط؛ دائرة شوؤن الأسرى والمعتلقين؛ دائرة الخدمات الاجتماعية؛ الجمعية العربية للدراسات؛ مكتب المؤسسات الوطنية ودائرة الخرائط وأنظمة المعلومات.

وأثناء اقتحامهم لمبنى بيت الشرق، قام أفراد القوات الخاصة الإسرائيلية بإنزال علم فلسطين، والذي تم رفعه في 13 أيلول من العام 1993 أثناء توقيع اتفاقية اوسلو، واستبداله بعلم اسرائيلي. وكانت الإشارة الرمزية وراء إنزال العلم الفلسطيني واضحة وجلية: كانت اسرائيل تعلن فعليا نهاية العملية التفاوضية.

7. وكان بيريس قد قام بتصريحات مشابهة امام الكنيست في 9 ايلول 1993.

AL-Quds
JERUSALEM – Saturday, August 11, 2001, No. 11484
جريدة يومية سياسية تأسست سنة ١٩٥١
اعتصام ومواجهات قرب بيت الشرق
تشديد اجراءات عزل مدينة القدس وتعزيز تواجد القوات الاسرائيلية فيها
اغلاق عدد من المؤسسات الفلسطينية ومصادرة وثائقها
بأمر من وزير الأمن الاسرائيلي:
اغلاق الغرفة التجارية في القدس
نص الإقرار الاسرائيلي عام ٩٣
©AFP

بعض مؤسسات القدس الشرقية المغلقة وطبيعة مهامها

بيت الشرق- تم اغلاقه في 10 آب، 2001

اعتبر بيت الشرق مكتب التمثيل غير الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية. ترأس الراحل فيصل عبد القادر الحسيني هذه المؤسسة منذ البداية، وشكل بيت الشرق مقرا للمفاوضين الفلسطينيين بين عامي 1991 و1993. وبعد الرحيل المفاجئ لفيصل الحسيني في أيار 2001، تم تعيين الدكتور سري نسيبة، والذي كان يترأس اللجنة الفنية للمحادثات المتعددة الأطراف، مكانه لفترة قصيرة قبل إغلاق اسرائيل للمؤسسة. ضم بيت الشرق العديد من الدوائر والتي قدمت المساعدة للفلسطينيين المقدسيين من خلال حماية حقوقهم القانونية والاجتماعية والاقتصادية. وتابع بيت الشرق العديد من قضايا المقدسيين الذين واجهوا إجراءات قانونية ضدهم من قبل سلطات الاحتلال بالإضافة إلى عمله على تنسيق نشاطات المؤسسات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها. كما لعب بيت الشرق دورا هاما في التعاون والتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والمنظمات الأهلية الدولية والمحلية بما فيها منظمات ونشطاء حقوق الإنسان الإسرائيليين، اضافة الى تجنيد الأموال من أجل دعم المدينة.

الغرفة التجارية الصناعية العربية – القدس – تم إغلاقها في 10 آب، 2001

تأسست الغرفة التجارية الصناعية العربية-القدس في العام 1963 وقدمت خدماتها للعاملين في مجالي التجارة والصناعة في الأراضي المقدسة. وكانت الغرفة التجارية مسؤولة عن :

- إصدار شهادات المنشأ والتصديق على الوثائق التجارية المتعلقة بالتصدير.
- إصدار شهادات للتجارة والحرفيين والباعة ليتم إبرازها للمؤسسات المحلية والخارجية.
- الترويج للمنتجات المحلية، ايجاد أسواق جديدة وتشجيع التجارة الوطنية من خلال الترتيب والمشاركة في المعارض المحلية والدولية.
- اعداد الدراسات الاقتصادية وتوفير المعلومات والمشورة للمستثمرين والمساهمة في عمليات التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد الوطني في فلسطين.
- التحكيم والوساطة في الخلافات التجارية.

صور خاصة بجريدة القدس

صور خاصة بجريدة القدس

الغرفة التجارية: الآثار الاقتصادية للسياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة

إن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القدس الشرقية المحتلة هو نتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام 1967، حيث تمارس السلطات الإسرائيلية منذ ذلك الوقت سياسات ممنهجة أدت إلى إعاقة الاقتصاد المقدسي من خلال فرض الفصل المادي والسياسي والاقتصادي على القدس الشرقية المحتلة.

حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في العام 2001 باقتحام مكاتب الغرفة التجارية في القدس ومصادرة المواد الموجودة فيها وإغلاقها. وما زالت مكاتب الغرفة التجارية مغلقة منذ ذلك التاريخ. وقدم السيد فادي هدمي، رئيس الغرفة التجارية الذي عين مؤخرا، ملخصا سريعا عن تاريخ هذه المؤسسة التي أجبرت على نقل مكاتبها.

تم تأسيس الغرفة التجارية في العام 1936 من قبل مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين من القدس من أجل توفير خدمات دعم الأعمال والتجارة في البلد. وتكمن أهمية هذه المؤسسة في موقعها من حيث وجودها في القدس التي تعتبر قلب الطريق التجاري الرئيسي الممتد من الخليل وبيت لحم جنوبا إلى رام الله شمالا، ودعمها للصناعات مثل المصنوعات الخشبية والزجاجية والفخار وتجارة الفواكه والخضار الطازجة وغيرها.

وتوسعت الغرفة التجارية لتضم آلاف الأعضاء قبل العام 2001، العام الذي قامت فيه اسرائيل بإغلاق الغرفة التجارية في القدس ومن ثم بدأها في أعمال بناء جدار الضم حول المدينة في العام 2002. ومن ثم صعّدت السلطات الإسرائيلية من حدة القيود التي تفرضها على رجال الأعمال الفلسطينيين المقدسيين وبدأت بفرض ضرائب باهظة. ان هذه الإجراءات وما ترافق معها من إغلاق كامل للمدينة من قبل اسرائيل أدت إلى تقليص عدد أعضاء هذه المؤسسة حيث وصل حاليا إلى حوال 1300 عضو فاعل.

إن تراجع العضوية مرتبط بشكل مباشر مع تراجع القطاع السياحي. فقبل العام 2001، كان في القدس الشرقية المحتلة ما يقارب 3000 غرفة فندقية بينما أصبح عددها حاليا 1800 غرفة فقط. وحتى قبل تشديد اسرائيل لقبضتها على القدس في بداية الألفية الثالثة، كانت السياحة تعاني من أوضاع مزرية. منذ العام 1967، تم بناء فندق أو فندقين فقط في القدس الشرقية وهو الأمر الذي يعكس السياسات والقيود التي تفرضها اسرائيل على القدس الفلسطينية منذ بداية الاحتلال.

لكن الغرفة التجارية، بعد أن نقلت مكاتبها ومقر عملها، تبقى واحدة من أربع عشرة غرفة تجارية أعضاء في اتحاد الغرف التجارية في فلسطين، غير أنها لا تستطيع العمل بالشكل الصحيح أو أن تحقق أهدافها في تحسين الوضع الاقتصادي للمقدسيين وتشجيع بيئة مناسبة من التنمية والتفاعل وبناء القدرات. كما أن المؤسسة لم تعد قادرة على تنظيم النشاطات الاقتصادية مثل المعارض والمهرجانات والمؤتمرات التجارية نظرا لعدم قدرتها على التواجد ميدانيًا في القدس.

جريدة القدس©

الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة والصناعة العربية- تم إغلاقه في حزيران، 2002

الاتحاد العام هو مؤسسة اقتصادية مدنية (قطاع خاص)، تأسس في العام 1989. أهداف المؤسسة الرئيسية تمثلت في :

1. مأسسة عمل الغرف المختلفة وتطوير قدراتها وكوادرها.

2. خلق بيئة اقتصادية واستثمارية ملائمة من خلال الشراكة مع المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.

3. تمثيل الغرف المختلفة والقطاع الخاص على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وتعزيز العلاقات الدولية.

نادي الأسير الفلسطيني- تم إغلاقه في 10 آب، 2001

تأسس نادي الأسير الفلسطيني في العام 1992 بناء على مبادرة خاصة من قبل الأسرى الفلسطينيين الذين أدركوا الحاجة إلى إنشاء جسم يهتم ويعنى بالأسرى وعائلاتهم. تم تنفيذ الفكرة من خلال تأسيس لجنة الأسرى في فلسطين، وعمل النادي على متابعة شؤون جميع أسرى ومحرري القدس من خلال توفير الدعم القانوني والمالي والعيني والمهني للأسرى وعائلاتهم، كما وفر النادي دورات أكاديمية ونشر تقارير واحصائيات متعلقة بالأسرى الفلسطينيين. وكان مكتب القدس قد تعرض للإغلاق ثلاث مرات بالسابق بموجب أوامر عسكرية اسرائيلية وما زال مغلقا حتى يومنا هذا. لكن نظرا لأن النادي لديه العديد من المكاتب في كافة أرجاء فلسطين فإنه ما زال قادرا على تقديم بعض الخدمات المعينة بالرغم من أنه يفتقر لوجود فعلي في القدس.

المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة

أنشئ المركز في العام 1995 لمساعدة الفلسطينيين المحتاجين في القدس الشرقية وباقي دولة فلسطين المحتلة، المهمة الرئيسية للمركز تمثلت في إعادة إحياء وتأهيل وتطوير العديد من المؤسسات الفلسطينية بما في ذلك المدارس والعيادات والمنظمات المجتمعية من أجل تحسين خدماتها، كما هو الحال مع كافة المؤسسات المذكورة أعلاه، أجبر مكتب القدس على الإغلاق مما حرم الفلسطينيين في القدس الشرقية من هذه الخدمات القيمة.

اتحاد النوادي المقدسية

مؤسسة أهلية أنشأت في بداية الثمانينات ولعبت دورا بارزا في مجال التربية الرياضية والنشاطات الرياضية الفلسطينية. تداعى المسؤولون عن 28 ناديا مقدسيا إلى اجتماع في العام 1997 وانتخبوا مجلس الاتحاد الأول. وبالرغم من إغلاق مقر الاتحاد، إلا أن الاتحاد ما زال يجري المنافسات والنشاطات. تتمثل أهداف الاتحاد في :

(1) الحفاظ على البنية التحتية الرياضية مثل الملاعب والنوادي وصالات الرياضة.
(2) الإشراف على نشاطات النوادي الرياضية المقدسية.
(3) الربط بين النوادي والمؤسسات الرياضية المقدسية.
(4) عقد دروات تدريبية لتأهيل مدربين.
(5) تنظيم مختلف الفعاليات الرياضية.
(6) تطوير الأداء الإداري والفني والمالي.
(7) رعاية المنافسات الرياضية والمشاركين فيها.

المجلس الأعلى للسياحة – تم إغلاقه في 10 آب، 2001

تم انشاؤه في العام 1992 بغرض دعم البنية التحتية السياحية لفلسطين وللعمل كمظلة لنشاطات الوكالات السياحية الخاصة، ويعتبر المجلس الأعلى للسياحة أول محاولة مهنية للسياحة في الأراضي الفلسطينية قبل إنشاء وزارة السياحة والآثار الفلسطينية. وقد أصبح المجلس الأعلى للسياحة العنوان الرسمي للسياحة الفلسطينية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وكانت عضوية المجلس في المنظمات السياحية الإقليمية والدولية يتم تنسيقها مع بيت الشرق كذلك، وتضم عضوية المجلس كل من :

1) جميعة وكلاء السياحة والسفر العربية.
2) الجمعية العربية للفنادق.
3) اتحاد شركات النقل السياحي.
4) اتحاد المرشدين السياحيين.
5) جميعة المطاعم السياحية.
6) الجمعية التعاونية للصناعات الحرفية.
7) لجنة شركات الطيران المحلية والدولية.

جمعية الدراسات العربية- تم إغلاقها في 10 آب، 2001

مؤسسة أهلية تم انشاؤها في القدس في العام 1980 كمركز للأبحاث والتوثيق لتدوين السياق التاريخي والثقافي والتاريخ السياسي للفلسطينيين وللصراع العربي-الإسرائيلي، والعالم العربي والشرق الأوسط. تألفت جميعة الدراسات العربية، والتي كانت تشاطر بيت الشرق نفس المقر، من مكتبة تضم حوالي 14000 كتابا ووثيقة ومادة إعلامية بالإضافة إلى أرشيف صور وفيديو. تضمنت نشاطات الجمعية ما يلي: 1) جمع وتوثيق البيانات 2) جمع البيانات حول الخروقات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في القدس وباقي مناطق فلسطين المحتلة 3) إجراء الدراسات حول المستوطنات الإسرائيلية في دولة فلسطين المحتلة 4) تنفيذ برنامج للبنية التحتية في البلدة القديمة من القدس ومشروع فهرسة الممتلكات العربية في القدس.

جريدة القدس©

ضمت جمعية الدراسات العربية الدوائر التالية :

مركز أبحاث الأراضي:

أنشأ مركز أبحاث الأراضي في القدس في العام 1986 كفرع لجمعية الدراسات العربية والمركز عبارة عن مؤسسة فلسطينية أهلية مستقلة وغير ربحية وتغطي نشاطاته مناطق في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة. ويكرس المركز عمله للقيام بأبحاث الأراضي في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك مراقبة النشاطات الاستيطانية، مسوحات التربة، استخدام الأراضي، الخ.

تتمثل أهدافه في :

1) حماية وتطوير الأرض الفلسطينية.

2) حماية حقوق الفلسطينيين في البناء والسكن وملكية الأراضي.

3) حماية الزراعة الفلسطينية وتطوير الخبرة الزراعية.

4) إجراء دراسات وأبحاث متعلقة بالأرض والزراعة والتدريب.

5) الربط بين القدس الفلسطينية وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967.

6) التركيز على الدور البارز للنساء في المجالات والحقول آنفة الذكر.

دائرة الخرائط وانظمة المعلومات:

مؤسسة غير ربحية تتعامل مع القضايا المتعلقة بالخرائط وحقوق الإنسان والسكان والممتلكات. وقد تم اغلاقها من قبل اسرائيل في آب، 2001.

دائرة تنمية الشباب:

تأسست في العام 2000 كمبادرة تهدف إلى مساعدة الشباب الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين 25-15 سنة. الهدف المركزي للدائرة هو تزويد الشباب الفلسطيني في القدس بمجموعة من الفرص على المستويين المحلي والدولي، وتتمثل أهدافها في :

1) تشجيع التعاون والتشبيك بين المؤسسات الشبابية في القدس.

2) العمل مع المؤسسات الشبابية المحلية والدولية على قضايا الشباب من خلال تبادل البعثات ومخيمات العمل والتدريبات.

3) تمكين الشباب من لعب دور في بناء مجتمع مدني ديمقراطي في فلسطين.

4) مساعدة المؤسسات الشبابية في تخطيط برامجها وتجنيد الأموال وإيجاد شركاء لنشاطاتهم.

5) تعزيز مبادئ واستراتيجية فعالة للعمل الجماعي.

6) تفعيل شبكة ديناميكية لتبادل وتعميم التجارب بين القطاعات الشبابية المختلفة وذلك في مجالات الثقافة والتعليم والتطور الاجتماعي.

7) تعزيز وتطوير التجارب الميدانية الجماعية من خلال استراتيجية للعمل المشترك.

8) تأسيس أنظمة مختلفة لتسهيل تدفق المعلومات المتعلقة بقطاع الشباب.

دائرة الخدمات الاجتماعية:

دعمت هذه الدائرة الفلسطينيين فيما يتعلق بالتأمين الصحي وحماية حقوق الإقامة، كما لعبت الدائرة دور الوسيط في حل التوترات الاجتماعية بما في ذلك المشاكل بين العائلات أو داخل الأحياء الفلسطينية.

دائرة الأسرى والمعتقلين:

تم تأسيسها لمتابعة شؤون الأسرى الفلسطينيين. تضمنت خدماتها :

1) المتابعة مع المحامين الذين يترافعون عن الأسرى الفلسطينيين أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية.

2) الإشراف على زيارات عائلات الأسرى بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القدس.

3) دعم مواصلة الأسرى لتعليمهم داخل السجون بالإضافة إلى توفير التعليم الجامعي لإبنائهم وزوجاتهم.

4) تقديم المساعدة المالية لأهالي الأسرى.

5) الترحيب بالأسرى المحررين وتوفير الدعم لهم.

6) متابعة حقوق الأسرى المحررين بما في ذلك المستحقات المالية.

7) مساعدة السجناء المحررين على إعادة الإندماج في المجتمع.

صور خاصة بجريدة القدس

3. المؤسسات الفلسطينية والتشرذم الأعمق للمجتمع المقدسي

جريدة القدس©

إن إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة هو عنصر واحد فقط من عناصر السياسة الإسرائيلية الأعم التي تهدف الى ضم مدينة القدس بأكملها عن طريق شرذمة وإضعاف المجتمع الفلسطيني المقدسي والشعب الفلسطيني ككل.

وكما رأينا في القسم السابق، فإن المؤسسات في القدس كانت قائمة وفاعلة تقليديا في عدد من المجالات، مثل التنمية الاقتصادية والزراعة والصحة بالإضافة إلى تقديم الخدمات المجتمعية، بما في ذلك الدعم الخاص للمجموعات الضعيفة مثل الأسرى وعائلاتهم. هذه المؤسسات كانت تتمحور حول نشاط وروح المجتمع والجماعة أكثر بكثير من كونها مجرد مبانٍ ومكاتب، حيث كانت توفر للفلسطينيين المقدسيين الفضاء اللازم للتجمع والعمل سوية، ولعل بيت الشرق بالتحديد كان يوفر عنوانا ماديا ومركزيا للمقدسيين، يتوجهون اليه بأي مشكلة تواجههم وكذلك لتنظيم أنفسهم اجتماعيا وسياسيا.

وبالتالي فإن إغلاق هذه المؤسسات لا يؤثر فقط على مستويات المعيشة وحقوق الإنسان الأساسية للمقدسيين الفلسطينيين ولكنه يؤثر كذلك على جوهر هويتهم كمجتمع واحد.

اما البعد الآخر لهدف اسرائيل الرامي إلى إضعاف الهوية الفلسطينية في القدس من خلال تقييد قدرة المجتمع على تنظيم نفسه، فيتمثل في إبعاد القادة السياسيين البارزين عن القدس. وقد قامت اسرائيل باعتقال أربعة أعضاء منتخبين في المجلس التشريعي وابعادهم بشكل دائم الى خارج القدس مسقط رأسهم وهم : محمد أبو طير، محمد طوطح، أحمد عطون، وخالد أبو عرفة.

إغلاق نادي الأسير الفلسطيني

فيما يلي مقتطفات من مقابلة أجريت مع السيد أمجد أبو عصب، رئيس لجنة أهالي أسرى القدس.

تم تأسيس جمعية نادي الأسير في 27 أيلول 1982 وهي واحدة من أكبر وأقدم الجمعيات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية ومراكز التحقيق. تم تأسيسها من قبل مجموعة من القادة السياسيين المعتقلين الذين أرادوا لنادي الأسير أن يكون مؤسسة شعبية تكون قادرة على رفع الوعي وطرح قضية الأسرى في المنابر الإقليمية والدولية.

كان نادي الأسير في القدس، وحتى إغلاقه القسري، يقدم خدمات قانونية للسجناء بالإضافة إلى الدعم المالي والنفسي للأسرى والمحررين، كما قام النادي بتنظيم فعاليات شعبية لرفع الوعي حول قضية الأسرى في كافة المنابر، ويتفاوت عدد المقدسيين في السجون الإسرائيلية (من حملة بطاقة الهوية الزرقاء) عبر السنين ويبلغ عددهم الحالي 265 أسيرا.

يعمل في نادي الأسير في القدس محاميان يتابعان وضع السجناء المقدسيين في محكمة الصلح والمحكمة المركزية والمحكمة العليا الإسرائيلية، ولا يتوفر للمؤسسة عدد كافي من المحامين لمتابعة قضايا كافة الأسرى الذين يتم اعتقالهم بشكل يومي خاصة في القدس حيث نرى نسبة عالية من الاعتقالات في مناطق مثل سلوان والعيسوية والطور والبلدة القديمة، ويعود هذا النقص لقلة الموارد وصعوبة تنظيم الموارد المتوفرة، حيث يواجه نادى الأسير صعوبة في تجنيد الأموال وتنظيم أموره في ظل غياب وجود فعلي على الارض (مثلا، مقر او مكتب) يمكنه العمل انطلاقا منه. ان غياب الوجود الفعلي للمؤسسة على الأرض يعني كذلك فقدان حيز يمكن للعائلات وأصدقاء الأسرى أن يجتمعوا فيه لتقديم الدعم لبعضهم البعض ولتعزيز روح الجماعة.

وبالرغم من هذا الفراغ المؤسساتي في مدينة القدس، إلا أننا نواصل العمل كلجنة أهالي أسرى القدس مع نادى الأسير الفلسطيني (القدس) دون وجود مقر، ونحاول أن ننسق النشاطات المشتركة مثل التظاهرات والاعتصامات وغيرها، وتتحمل لجنة أهالي الأسرى معظم التكاليف المالية للنشاطات المشتركة مع نادي الأسير في القدس لأنه وكما ذكرت سابقا من الصعب تجنيد الأموال دون وجود فعلي مادي للمؤسسة.

فصل التجمعات المقدسية عن القدس

منذ بداية الألفية الثالثة وتقريبا بالتزامن مع إغلاق العديد من المؤسسات، عانت التجمعات الفلسطينية المقدسية من معضلة أخرى حيث وجدت نفسها مقطعة الأوصال ومنفصلة بشكل كامل عن مدينة القدس، مركز حياتها. لقد تم فصل بعض التجمعات فيزيائيا عن القدس من خلال جدار الضم والمنظومة المترافقة معه والمرتبطة به من مستوطنات وشوارع وبنى تحتية، وبالمقابل، ظلت تجمعات أخرى مثل بير نبالا، والنبي صموئيل، والخلايلة، وبيت حنينا البلد، والجيب، ومخيم شعفاط، وراس خميس وشيخ سعد على جانب القدس من الجدار. ولكن نتيجة للسياسات الإسرائيلية فانها عمليا محاصرة وتعاني من انعدام القدرة على الوصول إلى أي مدينة رئيسية، ولكن يبقى الاهم عدم قدرتها على الوصول إلى القدس. حي الخلايلة هو مثال لحي واحد من أحياء القدس يقع شمال غرب المدينة المحتلة والذي اعتمد بالسابق على مؤسسات القدس. السيد اسماعيل أبو رباح، رئيس تجمع الخلايلة، أوضح بأنه حالما قامت اسرائيل بإغلاق المؤسسات الفلسطينية، وفرض عوائق مادية، ومنعت ثلث سكان القرية الذين يحملون بطاقة هوية فلسطينية (بطاقة هوية خضراء فرضتها اسرائيل) من الدخول إلى القدس بشكل كامل، أصبحت القرية معزولة بشكل كامل تقريبًا.

في حالة حي الخلايلة، تم قطع السكان عن بقية الضفة الغربية المحتلة من خلال جدار الضم بالإضافة إلى العديد من المستوطنات الإسرائيلية (جفعات زئيف، جيفعون حداشا، جيفعون وهار شموئيل) وطريق للمستوطنين يربط بين هذه المستوطنات.

"الطريقة الوحيدة للخروج هي عبر المرور من الحواجز الإسرائيلية والتي توصلنا إلى رام الله فقط. بالرغم من أنه لا توجد عوائق بين منطقتنا والقدس، إلا أننا محرومون من الوصول إلى المدينة أو مؤسساتها."

قام السيد أبو رباح كذلك بتسليط الضوء على مشكلة انعدام المؤسسات في قريته:

"المنطقة لا يوجد فيها أدني متطلبات الحياة الكريمة فنحن نعاني من عمليات هدم مكثفة للمنازل ولا يسمح لنا بالبناء أو إضافة غرف للمنازل القائمة. المنطقة تحتاج إلى روضة أطفال ومدرسة حيث

يتوجب على الأطفال أن يمشوا أكثر من 5 كم للوصول إلى أقرب مدرسة موجودة في قرية الجيب، لكن لمن نلجأ من أجل معالجة هذه المشاكل؟ لا يوجد عنوان في مدينتنا (القدس) كما كان هو الحال في الماضي."

وأضاف " حياتنا تغيرت تماما منذ بداية العام 2000، الأرض المحيطة بالمنطقة كانت مزروعة بأنواع مختلفة من الخضار التي كنا نبيعها في أسواق القدس. اليوم، تحظر القيود الإسرائيلية على أصحاب الأراضي الوصول إليها ودخولها، والهدف الرئيسي وراء عزلنا عن مدينة القدس ومنع الفلسطينيين من الدخول إلى المدينة هو اجبارنا على مغادرتها من خلال فصلنا عنها."

4. الخطوات المطلوبة

لا يكشف المرء اي جديد عندما يشير إلى اثر السياسات الإسرائيلية على شرذمة وتجزئة الشعب الفلسطيني: بين الفلسطينيين خارج دولة فلسطين المحتلة (اللاجئون والفلسطينيون في اسرائيل وفي الشتات) وبين من هم داخل دولة فلسطين المحتلة، بين الفلسطينيين في غزة واخوانهم في الضفة الغربية وبين الفلسطينيين في القدس والفلسطينيين في بقية الضفة الغربية. ولعل الآثر البارز لإغلاق المؤسسات الفلسطينية يتمثل في التشرذم الذي اوجدته داخل القدس نفسها والأحياء المحيطة بها حيث تسعى اسرائيل لإضعاف الوجود الفلسطيني إلى الحد الذي يفقد معه الحس بوجوده كمجتمع واحد. يلعب إغلاق المؤسسات دورا هاما لكنه مغيب نوعا ما ضمن المنظومة الأشمل من القيود المادية. لكن هذا الإغلاق هو اكبر بكثير من كونه مجرد عائق مادي، فهو يمس بشكل اساسي قضية الهوية.

تدعو منظمة التحرير الفلسطينية المجتمع الدولي إلى:

- التحرك بموجب مواقفه المعلنة من خلال التعزيز والحفاظ على آفاق الحل القائم على أساس حل الدولتين على حدود العام 1967 والقدس الشرقية كعاصمة لدول فلسطين. ولهذه الغاية، على المجتمع الدولي أن يعيد التأكيد على التزامه بقرارات الأمم المتحدة المتعددة ذات العلاقة بالقدس ودعمه لتنفيذها، وتحديدا تلك القرارات التي ترفض ضم القدس الشرقية المحتلة.
- بذل مزيد من الجهود لضمان قيام اسرائيل بتنفيذ التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1515 فيما يتعلق بإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس بدءا ببيت الشرق والغرفة التجارية.
- دعم القيادة والمؤسسات الفلسطينية في القدس. حيث يجب أن يصر الدبلوماسيون والزوار الدوليون على لقاء القادة الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة.
- مواصلة الدعم المالي والمادي للقطاعات التنموية المختلفة في القدس مثل الصحة والتعليم والثقافة والسياحة.
- اتخاذ موقف حازم وصلب ازاء خروقات اسرائيل الهادفة إلى تغيير المشهد المادي للمدينة ونسيجها الاجتماعي وهويتها الثقافية والروحية وعلى المجتمع الدولي أن يحمّل اسرائيل المسؤولية الكاملة عن الاعتداءات التي تنفذها قواتها العسكرية والمستوطنين ضد الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية وضد المصلين.
- تكثيف الجهود الرامية إلى مواجهة النشاطات الاستيطانية في القدس الشرقية المحتلة وبقية أرجاء دولة فلسطين المحتلة من خلال قطع كافة العلاقات مع المستوطنات بما في ذلك المؤسسات التي تدعم الاحتلال.

5. بيان - التأكيد على وجود المؤسسات الفلسطينية في القدس

ان إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة ماهو الا دلالة على عدم اكتراث اسرائيل بعملية السلام. وبالنسبة لي عندما شاركت ولعبت دور فاعل في التحضير لمحادثات مدريد والمحادثات المتعددة الأطراف من خلال بيت الشرق ، أرى أنه من السخرية الحديث عن نية إسرائيل للوصول إلى سلام نهائي في ظل استمرار الاغلاق القسري للمؤسسات المقدسية. ان مثل هذة السياسة الاسرائيلية لايمكنها أن تؤدي الى حل عادل وشامل يخدم كلا الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي.

إن إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس هو أحد الأمثلة على السياسات الإسرائيلية داخل وحول العاصمة الفلسطينية المحتلة. ان حرمان مجتمع بأكمله من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يترافق مع سياسات أكثر وضوحا في ما يتعلق ببناء المستوطنات وهدم المنازل ومصادرة بطاقات الهوية وغيرها من أشكال التشريد القسري المباشر وغير المباشر الهادفة إلى تغيير المشهد المادي والتاريخي والثقافي لمدينة القدس. وعلى مدى السنين الماضية تصاعدت حدة التحرشات بالمؤسسات والاحتفالات المسيحية والمسلمة وتحديدا القيود المفروضة على الصلاة في المسجد الأقصى وفي كنيسة القيامة، وهي أمور تضاف إلى ما تقوم به اسرائيل من أعمال من أجل محي الهوية العربية الفلسطينية والصّلاة بالمدينة.

ما زال بيت الشرق، مقر فريق التفاوض الفلسطيني، والذي شكل في وقت من الأوقات رمزا لعملية السلام والأمل في قيام دولة فلسطينية مستقلة، مغلقا بالإضافة إلى الغرفة التجارية ومؤسسات أخرى هامة من أجل تأسيس وإنشاء عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية. وتعكس العشرات من المؤسسات المغلقة العاملة في المجالات الثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية ، الإجراءات القمعية لإسرائيل، دولة الاحتلال، ضد حقوق السكان الفلسطينيين المحتلين في القدس الشرقية وضد هويتهم الوطنية.

إن إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية هو جزء من الالتزامات الإسرائيلية بموجب القانون الدولي. ينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1515 والذي يعيد التأكيد على خارطة الطريق، أن هذا الأمر عبارة عن التزام اسرائيلي ولكنه مثله مثل الكثير من الالتزامات الأخرى لم يتم الإيفاء به، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولية دعم المؤسسات الفلسطينية في القدس كما أوصينا اعلاه.

القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين كما اعترفت بها الأمم المتحدة، ومن اجل تحقيق الهدف القائم على اساس الدولتين والذي تم اقرارها دوليا، يجب ان تتوقف السياسات الإسرائيلية. المؤسسات الفلسطينية هي ضرورة اساسية هامة لإمكانيات واحتمالات نشوء عاصمة فلسطينية ذات سيادة. إن الإغلاق المتواصل لهذه المؤسسات يعبر عن رفض إسرائيل المطلق لحل الدولتين كما أقره ودعمه المجتمع الدولي.

الدكتور محمد اشتية

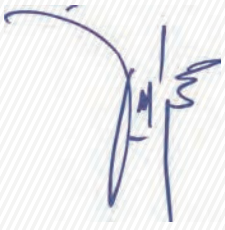

عضو سابق في فريق التفاوض الفلسطيني

رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)

أسامة السلوادي ©

دولة فلسطين
منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون المفاوضات

مشروع دعم دائرة المفاوضات
تليفون: 3741 296 2 970 +
فاكس: 3740 296 2 970 +

www.nad-plo.org
Twitter: @nadplo
#forcedclosure_jerusalem